

المقدمة

أثناء حرب لبنان الثانية في عام 2006 وخلال الحملات القتالية التي تمت بداية من عام 2008، وخاصة حملة "الجرف الصامد" في عام 2014، كان سكان إسرائيل يتعرضون لهجومًا ثقیلاً ومتواصلًا بالصواريخ والقذائف الصاروخية، بل واضطر بعضهم لإخلاء بيوتهم بسبب تلك الهجمات. ووفقاً للتهديد التناسبي لجيش الدفاع الإسرائيلي، فمن لمتوقع في المواجهة القادمة أن تتعرض الجبهة المدنية الداخلية إلى هجوم من دول وأطراف معادية لمدة أسابيع، حيث يُقدر عدد الصواريخ والقذائف الصاروخية بعشرات الآلاف.

يدقق هذا التقرير في الأعمال والتدابير المشتركة التي تتخذها دولة إسرائيل لحماية جبهتها الداخلية المدنية من سقوط الصواريخ والقذائف الصاروخية، وتشمل استخدام متنوع من الوسائل في مجال الحماية المدنية، مثل التحصين المادي وإصدار تعليمات للاحتماء وكشف وتعطيل الصواريخ والقذائف الصاروخية التي يتم إطلاقها باتجاه دولة إسرائيل والتحذير منها والتهيؤ لإخلاء السكان. ويأتي هذا التدقيق للنظر في جهودية دولة إسرائيل لحماية سكانها في حالات الطوارئ الشديدة المتوقعة أثناء القتال. ومن شأن بعض وسائل الحماية أن تساعد في حماية الجبهة الداخلية المدنية في حالات طوارئ أخرى مثل إخلاء السكان في حالات الحريق، كما كان أثناء الحريق الذي اندلع في مساحات واسعة من دولة إسرائيل خلال شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 2016، وتحصين البيوت الذي قد يساعد في حمايتها من الهزّات الأرضية.

يتمتع جيش الدفاع الإسرائيلي حقاً بقدرات هجومية وقدرات على تعطيل مفعول الصواريخ والقذائف قبل سقوطها، وتستخدم هذه القدرات للتقليل من القصف الذي تتعرض له إسرائيل. لكن لا غنى عن جهودية الجبهة الداخلية للتصدي لهجمات الصواريخ لأجل نجاه السكان من الموت. وقد تم قطع شوط طويل في السنوات الأخيرة على مسار حماية الجبهة الداخلية المدنية وجهوزيتها للتعامل مع حالات الطوارئ، لكن يتبين من التدقيق أن هناك فجوات كبيرة لا زالت قائمة على جوانب مختلفة من

الحماية المدنية، وقد أتينا على ذكرها في التدقيقات السابقة لمكتب مراقب الدولة بخصوص جهوزية الجبهة الداخلية للتعاطي مع حالات الطوارئ.

وهذه الفجوات تقلل من قدرة السكان على الاحتماء أثناء لقتال، وبالأخص في البلدات القريبة من الحدود الشمالية. وينشأ بعض تلك العثرات نتيجة غياب التنسيق بين مختلف الهيئات والأطراف التي تعمل على العناية بجهوزية الجبهة الداخلية أثناء الطوارئ، ومن جملتها وزارة الأمن وجيش الدفاع وجهاز الأمن القومي؛ وبعضها الآخر يأتي نتيجة غياب فحص شمولي لمستوى جهوزية الجبهة الداخلية لحالات الطوارئ إزاء التهديدات المحدقة بها. وجميع هذه الفجوات من شأنها الإضرار بجهوزية الجبهة الداخلية المدنية لحالات الطوارئ.

لقد طرأ فعلاً تحسُّن في جهوزية الجبهة الداخلية خلال السنوات الأخيرة ومنذ حرب لبنان الثانية، لكن الفجوات التي تم الكشف عنها تستدعي المستوى السياسي، وعلى رأسه رئيس الحكومة ووزير الأمن، للاعتناء بمكتشفات التدقيق على وجه السرعة وإبداء المزيد من الاكتراث والمشاركة في العناية بالفجوات التي يكشفها هذا التقرير لأنها في غاية الأهمية بالنسبة لنا.

يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، كانون أول/ ديسمبر 2016